معالم السياسة الاقتصادية فى مصر

الدكتور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
وزير التخطيط السابق

١ ــ يمكن عرض معالم السياسة الاقتصادية فى صورة عناصر اربعة اساسية هى :

اولا : توازن الموارد والاستخدامات على المدى القصير (سنويا) والمتوسط (٥ سنوات) وعلى المدى الطويل وعلاج الأسباب التى تؤدى الى الخلل الجسيم فى هذا التوازن .

ثانيا : تنمية الموارد (وبالتالى الاستخدامات لمواجهة المتطلبات المتزايدة ، وتتم التنمية اساسا لصيانة الأصول المنتجة وزيادتها بالاستثمار وحسن الادارة .

ثالثا : تنمية القوى البشرية العاملة والمفكرة (التكنولوجيا) والمنظمة (المديرين ورجال الأعمال) وزيادة كفاءتها والعمل على توظيفها فى فرص عمل حقيقية .

رابعا : توزيع الاستخدامات القومية (الأعباء) بين الادخار والاستثمار من ناحية وبين الانفاق العائلى والحكومى (وخاصة الدفاع) توزيعا يؤدى الى تنمية الموارد والأمن القومى وتحقيق السياسات العامة والاجتماعية (وخاصة اعادة توزيع الدخول) .

٢ ــ الوضع الاقتصادى فى مصر فى السنوات الأخيرة يظهر عجزا واختلالا فى كل من هذه العناصر ــ ففى العنصر الأول نجد أن التوازن مفقود بين الموارد القومية والاستخدامات (تتزايد الديون) مع العالم الخارجى ، وكذلك فى المكونات الأساسية للنشاط الاقتصادى واهمها ميزانية الدولة واستثماراتها ، وكذلك فى قطاعات اخرى حتى ميزانية الفرد والأسرة ــ مما يصح معه القول بوجود خلل جسيم بين التوازن ، يؤدى الى الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجية التى ترتبط بالعوامل السياسية المتغيرة فضلا عن أن الموارد القائمة على تحويلات من الخارج أو على تصدير البترول لا يضمن ثباتها وتتقلب زيادة أو نقصا بدرجات كبيرة من سنة الى اخرى .

أما بشأن العنصر الثانى فالأصول الانتاجية راهمها الموارد المائية والتربة الزراعية ومرافق النقل والمواصلات والطاقة والمنشآت الصناعية والعمرانية والمساكن الحضرية والريفية ، فعلى الرغم من الجهود الكثيرة التى تبذل ، يصح القول بأن هناك فعلا خطر ومشكلات كبرى بشأن حمايتها وصيانتها وزيادة كفاءة استخدامها وتنميتها ودعمها . كما أن الغرض من انتاج هذه المؤسسات كثيرا ما لا يتفق والطلب الشعبى للمجتمع مما يجعله متميزا لصالح فئات موروثة من ذوى السلطة والثراء والشكوى قائمة من صعوبات الادارة والتخطيط الانتاجى والاستثمارى والتوزيعى فى هذه القطاعات .. ومصر دولة لا تتمتع (حتى الآن) بموارد طبيعية (زراعية او معدنية) كبيرة بالنسبة لعدد سكانها المتزايد ولذلك محور كيانها الاقتصادى حاليا ومستقبلا لابد وأن يكون قائما على القوى البشرية العاملة (فى مختلف المستويات وفى الريف والحضر) والقوى البشرية المفكرة

(العلماء والمهندسين) الأخصائيين والمبتكرين والمجددين) والقوى البشرية المنظمة (فى الادارة العليا) والمبادرات الاقتصادية والقيادات الرائدة فى جميع مستويات النشاط الاقتصادى والكيان الحكومى .

وحسن استخدام القوى البشرية يقتضى بالضرورة زيادة مهارتها بالتعليم والتدريب والخبرة ولكن ارتفاع مستوى المهارة لابد وان يستغل فى اطار التنظيمات الاقتصادية والادارية والانتاجية استخداما حقيقيا بالسعى الى العمالة (وليس مجرد التوظف) الجدية والتوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل — وسوق العمل فى مصر الآن فيه مواطن كثيرة للنقص وخطان للتراكم غير المنتج والاعداد التى ستدخل سوق العمل سنويا تتزايد بتزايد السكان وزياة مشاركة الاناث والانخفاض المستمر فى العمر المتوسط للسكان وبالتالى ارتفاع نسبة الاعالة . والعنصر الرابع أخطر العناصر جميعا وهو سوء توزيع الاستخدامات والأصول التى ينبثق عنهما (ضمنا أو صراحة) من مفاهيم والتزامات وتوجيهات. فقد اقتضت هذه المفاهيم (التى صيغت فى صور ايديولوجية مشوهة أحيانا أو نشأت بالممارسة دون قاعدة فكرية أحيانا اخرى) ان تزيد الالتزامات فى الانفاق العام والتطلعات فى الانفاق الخاص زيادات كبيرة متوالية سنة بعد أخرى دون أن تكون تلك الزيادات مرتبطة لا بحجم الموارد المتاحة ولا بالقدرة الانتاجية للمجتمع فأصبحت الحكومة وفئات الشعب مشدودة الى مستويات انفاق تزيد كثيرا على الموارد المتاحة لها ثم زيد على ذلك بأن شاع الاقتناع بأن تحقيق هذه المستويات ضرورى للاستقرار الاجتماعى والسياسى فزادت الديون ونقص الادخار والاستثمار وساءت الادارة فى المؤسسات العامة والفردية وتضخمت العمالة (العاطلة حقيقة) فى الحكومة والقطاع العام . وعند تحديد الأولويات كان للأنفاق العسكرى والمدنى — العام والخاص الأولوية على الاستثمار ولم يحدث هذا عرضا ولكن بناء على المفاهيم والسياسات التى استقرت .

٣ — ومن هنا تكون نقطة البدء فى الاصلاح .. أى أن المطاوب هو القبول السياسى والشعبى لمراجعة أولويات تخصيص الموارد بين العناصر الأساسية وهى — الاستثمار — الانفاق العائلى — الانفاق الحكومى (وخاصة الدفاع) .

التوزيع الحالى لا يكفى (مع مستوى الادارة الضعيف) لبناء الاقتصاد السليم بعد أن طال اهماله سنوات عديدة مما ادى كما هو معلوم الى انهيار المرافق وضعف القدرة الانتاجية الزراعية والصناعية ولولا توافر موارد (شبه طارئة) من البترول وتحويلات العاملين فى الخارج وزيادة كبيرة فى المعونات الأمريكية لحدثت أزمة شديدة لم يزل شبحها أمامنا حتى الآن .

وبتعبير آخر اهمال تنمية الموارد والاسراف فى الانفاق ادى بدوره الى خطورة ليس فقط على الأوضاع الاقتصادية بل أيضا على الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

٤ — الكثير من الحلول التى تقدم للمشكلات مختلفة ، تقتضى نفقات ، حينما تجمع معا تزيد كثيرا على مجموع الموارد المتاحة — ولذلك تصبح هذه الحلول عند التنفيذ غير عملية — وهذا ما يحدث فعلا — فالسياسات والبرامج والأهداف والرغبات التى تنهال من مختلف القطاعات لا تجد كلها الموارد (ولا القدرات البشرية والتنظيمية) لتنفيذها وبالتالى كثيرا ما تبدأ هذه البرامج ثم تتوقف (ويضيع ما أنفق فيها هباء) أو تقصر تلك البرامج والمشروعات عن تحقيق العوائد المرجوة منها كما أن القوانين والتشريعات لا تنفذ على الوجه الأكمل لعدم وجود مقومات التنفيذ . واذا رجعنا الى الأرقام الفعلية فى السنوات الماضية ، فاننا نجد أن هذه الأرقام تنم عن (اتجاه) واضح لحل المشاكل العاجلة بحلول جزئية سطحية والعزوف (اختيارا أو اجبارا) عن التعرض لأصول المسائل الاقتصادية الكلية وأغلب الظن أن هذا الأسلوب فى معالجة القضايا الأساسية انما نشأ واستقر بسبب الأولوية المطلقة التى كانت تنالها بصفة عامة القضايا وخاصة ما يرتبط منها بالمدى المتوسط (٥ سنوات) أو المدى الطويل . ولكن الترابط

والتداخل يقوم بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للقضايا القومية وادى هذا الترابط الى ضرورة النظرة بصورة متكاملة لهذه الجوانب معا حيث أن كلا منها يؤثر فى الجانبين الآخرين .

فالنظرة الى التنمية الاقتصادية واصلاح المسار الاقتصادى لابد عند اقرارها أن يؤخذ فى الاعتبار أهميتها القصوى لتحقيق السياسات الخارجية والداخلية الدفاعية والاجتماعية — وهذا أمر يتفق عليه الجميع فالقرارات الاقتصادية حينما يتم نظرها واقرارها، تكون هى بدورها متناسقة ومكملة لخطوط السياسات الأخرى ، ويتم هذا التنسيق بواسطة السلطات العليا المسئولة فى الدولة .

٥ — القضايا الاقتصادية الكلية المطلوب النظر فيها اذن هى ذاتها المعالم الأساسية التى اشير اليها فى صدر هذه المذكرة ولكن نوردها بالترتيب العكسى كالآتى :

أولا : المفاهيم والالتزامات القائمة (ضمنيا أو صراحة) التى تؤدى الى الخلل فى تخصيص الموارد الكلية بما ينقص الاستثمار ويضعف الصيانة والتجديد ويبدد فرص الانتاج ، وبالتالى مناقشة هذه المفاهيم وتوضيح آثارها والتوصل الى تحويرها بما فيه صالح الشعب — ليس اليوم فقط ولكن بالنسبة للمستقبل ولتفادى المخاطر الكبرى التى يتعرض لها الشعب والدولة اذا استمر اتباع مفاهيم خاطئة أو شعارات براقة .

ثانيا : كيف يمكن تدريب وتوظيف نصف مليون شخص يدخلون قوة العمل سنويا بالاضافة الى رفع مستوى العاملين حاليا فى مختلف المستويات والتخصصات من عاملين وفنيين ومديرين بحيث تصبح القوى البشرية المصرية (موظفة) فعلا فى الانتاج وليس مجرد متدربة (أو متعلمة سطحيا) دون انتاج أو قدرة انتاجية .

ثالثا : اعادة توجيه المدخرات المتزايدة نحو الاستثمار وفقا لأولويات يتم مراجعتها واقرارها — مع ملاحظة المرونة الواجبة ، حيث أن الموارد لا يمكن تقديرها بدقة ، ونظرا لأن الظروف والأوضاع الدولية والمحلية توجب دائما اعادة ضبط المسار .

رابعا : وبالتالى كيف يمكن معالجة أوجه الخلل الجسيم فى التوازن بين الموارد والاستخدامات بالنسبة للعالم الخارجى وكذلك بالنسبة للانفاق الداخلى وذلك بصفة تدريجية وبهدف انقاص حدة التضخم وحسن الافادة من الموارد الاضافية التى تتاح للدولة من الخارج والعمل على انقاص الاعتماد على هذه الموارد والاستعداد لمواجهة التغيير الذى قد يحدث فى مقدارها وشروط ورودها .

٦ — واجهزة تنفيذ السياسة الاقتصادية (بل واعدادها اعدادا سليما قبل ذلك) هى المؤسسات الكبرى فى الدولة واهمها (الحكومة) والأجهزة التشريعية ثم القطاع العام كأداة انتاج كبرى والقطاع الخاص والانتاجى — الزراعى والصناعى والتجارى والخدمى ، والقطاع الخارجى الذى نتعامل معه ماليا واقتصاديا — ولكل من هذه المؤسسات حقوقها الدستورية وواجبها القومى بصفة حق الملكية وسلطة الادارة وفقا للقوانين والتشريعات المختلفة .

وملكية وسائل الانتاج حق معترف به فى مصر للقطاع الخاص وللقطاع العام وللقطاع التعاونى — ومشاركة رؤوس الأموال الخارجية فى التنمية محدد أيضا بقوانين وقواعد قائمة وكذلك وظيفة الدولة فى ضمان حسن توزيع الدخول وتكافؤ الفرص واعداد البنية الأساسية المادية والبشرية للتنمية والخبرة المكتسبة فعلا بناء على هذه الأوضاع قد تدعو الى مراجعتها دون الاخلال بالمبادىء الدستورية المقررة .

وسياسة الانفتاح الاقتصادى — أيا كان تعريفها .. اما المحدود فى صورة نظم التجارة الخارجية وتداول النقد الأجنبى وتملكه — أو فى صورتها العامة ، بأنها توثيق الصلة والتفاعل الاقتصادى بين المجتمع المصرى والمجتمعات الخارجية الأكثر

تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا وربما تراجع سلبياتها وايجابياتها وتؤدى هذه المراجعة الى تعديلات تقترح وبصفة عامة — علينا ان نلحظ أن (ادوات تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة كثيرة وفى مقدمتها ميزانية الدولة والسياسة الضرائبية والنقدية والتجارية والسعرية وسياسات الأجور والدعم والسياحة والاسكان بالاضافة الى السياسات القطاعية فى الزراعة والصناعة والنقل والطاقة والخدمات وما اليها .

المطلوب الاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها على المستوى القومى ، والتعرف على (اهم) السياسات التى تتبع لتحقيق هذه الأهداف وتكون المفاضلة بين البدائل المختلفة للتنظيمات المؤسسية واساليب الادارة الاقتصادية على أساس الفاعلية فى تحقيق أساس الفاعلية فى تحقيق الأهداف العامة الأربعة الأساسية للتنمية .

وربما كان المنظم الاقتصادى فى مصر (والمنفذ فى معظم الأحوال) يواجه بما يسمى مقتضيات السياسة الداخلية او الخارجية ، فينحرف عن المسار السليم الواضح للتنمية القومية والتقدم الاقتصادى ، دون ان يجد الوسيلة الفعالة لاظهار خطر مثل هذا الانحراف (والانحرافات التالية) ليس فقط على النشاط الاقتصادى ، بل على الأوضاع الاجتماعية والسياسية العامة فى الدولة. ولذلك يصبح من اللازم أن تنظر الدولة — بفروعها التنفيذية والتشريعية والشعب بمؤسساته والرأى العام بعين الاعتبار الى ضرورة التوازن بين الأهداف العاجلة والأهداف الأساسية للمقتضيات الاقتصادية .

ولما كانت السياسات القائمة ، فى صورتها المحددة وكذلك فى صورتها العامة (كاستراتيجيات للتنمية) قد نشأت عنها مشكلات معقدة فى الانتاج والاستهلاك والعمالة والاسكان والادارة الاقتصادية عامة وامتدت هذه المشكلات حتى اصبحت لها ابعاد اجتماعية وسياسية خطيرة ، فانه يصبح من اللازم مراجعة هذه الاستراتيجيات والسياسات — ليس فى تفاصيلها — انما فى المرحلة الحاضرة تراجع العناصر الكبرى لاستراتيجية التنمية وبالتالى تقترح تعديلات فى بعض عناصرها الأساسية ، على أن يتلو ذلك تباعا تطبيق السياسات المقترحة عند استخدام (ادوات) التنفيذ او مراجعة مستويات (اجهزة وتشريعات) النشاط الاقتصادى المختلفة تباعا وبصفة تدريجية.

ويصبح أن يقترح بصفة خاصة الالتزام بتشغيل القوى العاملة المتزايدة سنويا وامتصاص البطالة العاطلة المتراكمة فى الريف والحضر ورفع مستوى التدريب والمهارة واعادة توزيع الاستثمارات بما يضمن اصلاح ١٥٠ الف فدان سنويا (واستزراعها وتعميرها) وبناء ١٥٠ الف وحدة سكنية شعبية (وبالتنسيق بين التعمير والتصنيع والاستزراع) ، وتنشيط الصناعات التصديرية وضمان زيادة الدخل الفردى بمعدل ٣ — ٤٪ سنويا وتفادى التضخم وابقاء الدعم على السلع الأساسية ومراجعة أسعار الطاقة بمعدلات سنوية متدرجة واستمرار تقوية المرافق وخاصة النقل بالسكك الحديدية والموانىء ومرافق المياه والصرف الصحى والعناية بالتنمية الريفية والصناعات الصغيرة والحرفية للحد من الهجرة الى المراكز الحضرية ، بحيث يؤدى تحقيق هذه الأهداف (وغيرها الى اصلاح المسار الاقتصادى فى معالمه الكلية وبالتالى معالجة مشكلات المجتمع علاجا جذريا ناجحا . وربما يرى بصفة عاجلة مراجعة نظم الاستيراد وتمويل التجارة الخارجية وخاصة قواعد النقد واسعار الصرف والاستيراد بدون تحويل عملة .

هذه مجرد (أمثلة) لما قد يرى الاتفاق عليه بصورة رقمية وما قد يتفق عليه كتوجيهات ثابتة لعمل (الأجهزة) الاقتصادية مما قد يدخل كله فى اعداد الاطار العام للخطة الخمسية وكذلك الخطط والموازنات السنوية .

الصراحة ... والوضوح

أن ندعو الناس لترشيد الاستهلاك ... ثم ... نزعج وندفع لتوفير بعض السلع بمناسبة وبدون مناسبة مراعاة لضغوط هنا وضغوط هناك ... لن يحقق لنا اى نتيجة ...